تمـرد في الثكنـة

الفصل الثالث

أوراق من تجربة
صحفيون
من أجل التغيير

obeikandl.com

obeikandl.com

(٢٤)

البيان التأسيسي لحركة

صحفيون

من أجل التغيير

الصحفيون الموقعون على هذا البيان يعلنون انطلاق حركتهم بعد ما عاينوا وكابدوا سطوة الحكم وأجهزته الأمنية على صحفنا قومية وحزبية و خاصة ، فغابت الحقائق ، أو شوهت تسترا على الاستبداد والفساد ، وفقدت الصحف مصداقيتها لدى القراء إلا فيما ندر . وانزلقت مصر بشهادة الهيئات الدولية المعنية إلى المربع المظلم من دول العالم الموصومة بالافتقار إلى حرية الصحافة .

وفي ذكرى مرور عشر سنوات على وقفة الصحفيين في جمعيتهم العمومية التاريخية في ١٠ يونيو ١٩٩٥ إنتصارا لصحافة حرة في وطن حر ، فإننا ندعو زملاء المهنة إلى استعادة روحها و احترامها من أجل صحافة تليق بمصر مستقلة ديمقراطية ولكل أبنائها وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية صهيونية وأمريكية ، وذلك بإنهاء احتكار السلطة وإرساء دعائم دولة القانون والسلطات المستقلة المتوازنة .

و إذ نتوجه بالتحية إلى قوى المجتمع والتجمعات المهنية والشعبية المطالبة بالتغيير وفي مقدمتها حركتا استقلال القضاء والجامعات ، نؤكد أن إنجاز هذا التغيير وضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لا يتحقق إلا بصحافة حرة ، تنتقد أعمال السلطات بما في ذلك رئيس الدولة وحكومته وحزبه ، وتفسح المجال على نحو متكافئ لمختلف الآراء والاتجاهات .

ولذا فإننا نتعهد بالعمل معا وبالسبل المشروعة كافة من أجل :

- إنهاء حالة الطوارئ و احتكار السلطة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء

(*)وقع على هذا البيان التأسيسي في يونيو ٢٠٠٥ نحو ٣٠٠ من الصحفيين أعضاء النقابة من مختلف الصحف والاتجاهات.

الرأي ،وإطلاق الحريات العامة ، وفي مقدمتها حرية الصحافة وحق التظاهر السلمي وتأسيس الأحزاب و الجمعيات لإفساح المجال لمختلف صور المشاركة الفعالة في صياغة مستقل مصر .

ـ سرعة إصدار مشروع قانون نقابة الصحفيين بإلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر ، دون مزيد من المماطلة أو تفريغه من مضمونه ، ومراجعة كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، والتي أثبتت الممارسة العملية أنها ليست إلا لإضفاء حصانة على ذوي النفوذ ورموز الفساد .

ـ إطلاق حرية إصدار الصحف للمصريين وتحريرها من القيود الإدارية ، وإنهاء تحكم جهات الأمن في تراخيص الإصدار والتوزيع و في تعيين القيادات الصحفية وتغييرها .

ـ إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المناصب القيادية لمن تجاوز سن المعاش ، وإعلاء معايير النزاهة والكفاءة في اختيار قيادات المؤسسات الصحفية ، والفصل بين الإدارة و التحرير لوقف نزيف خسائرها من أقوات عموم المصريين ، و إلزام الصحف بنشر ميزانياتها ، وإعلان إقرارات الذمة المالية لقياداتها ، وذلك إلى حين التوصل إلى صيغة ديمقراطية لإدارة الصحف القومية .

ـ حصانة الصحفي ضد سيف السلطة ورأس المال وإغراءاتهما بإقرار لائحة نقابة الصحفيين للأجور و إنهاء الخلط المتفشي بين التحرير والإعلان.

(٢٨)

تقرير عن التأسيس

* ليس بالجديد على الصحفيين أن تتشكل داخل نقابتهم مجموعات تتفاعل مع الشأن المهني الخاص والشأن الوطني العام أو كليهما معا .وقد انتظمت في لجان وروابط في هذا الشأن وذاك .

* تذكرون أننا تنادينا إلى حركتنا هذه في مؤتمر الأول من يونيو الجاري (٢٠٠٥) الذي دعا إليه مجلس النقابة احتجاجا على الاعتداء الوقح لأجهزة الأمن وعصابات الحزب الحاكم على النقابة والزميلات يوم الاستفتاء الأسود ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥ .و لعل الفكرة راودت أذهان نفر منا على مدى الأشهر القليلة الماضية حتى ولدت في نهاية الشهر الماضي . فكرة انطلاق مبادرة من بين الصحفيين وواقع المهنة إلى أفق وطن يتوق إلى التغيير الشامل وفي هذه اللحظة التاريخية تحديدا . فاللحظة تتمخض عن حالة سياسية جديدة في البلاد ، من رفع سقف المطالب الديمقراطية و انتزاع حق الاعتراض السلمي في الشارع وما صحب ذلك من الإعلان عن حركات استقلال القضاء واستقلال الجامعات، فضلا عن الحركات السياسية الجامعة وفي مقدمتها حركة «كفاية». كما كانت الفكرة تنضج بوهج تداعيات الأزمة بين السلطة والصحافة. ومن بين ملامح الأزمة المماطلة والمراوغة في إلغاء الحبس في قضايا النشر ..و الأوضاع المتردية في المؤسسات الصحفية القومية .. و الحرب التي يشنها حلف الاستبداد والفساد الإداري / السياسي ضد جهود استقلال النقابة .

* وبالفعل لبي دعوة الأول من يونيو(٢٠٠٥) زميلات وزملاء أعزاء من صحف قومية وحزبية وخاصة جديدة ومن مختلف الاتجاهات السياسية ،والتقوا مساء يوم السبت ٤ / ٦/ ٢٠٠٥ في جلسة شرفت بأن رأسها الأستاذ «عبد العال الباقوري» حول مشروع

بيان تأسيسي اقترحته ، وخضع لمناقشات أبرزت النقاط التالية :

ـ إعلاء الأهداف العامة (الوطنية / السياسية) مع ربطها بالقضايا المهنية .

ـ استقلالية الحركة والعمل على توسيع المنتسبين إليها من أبناء المهنة ، في الوقت الذي ندرك فيه أننا جزء من تيار التغيير في المجتمع . ويتعين أن نصوغ علاقاتنا بمكوناته ونتعاون معا على نحو ديموقراطي وواضح ،وذلك فور انتهاء التأسيس .

ـ ونزولا عند رغبة أغلبية المشاركين في الاجتماع الأول جرى استبدال الاسم المقترح من « حركة استقلال الصحفيين وحرية الصحافة » إلى « صحفيون من أجل التغيير ».

* وعاد الزميلات والزملاء يوم ٧/ ٦/ ٢٠٠٥ لمناقشة وإقرار البيان التأسيسي بعد أن خضعت مسودته الأولى للجنة صياغة أخذت قدر الاستطاعة بالملاحظات المطروحة في اجتماع ٤/ ٦/ ٢٠٠٥.

* وبدأنا حملة التوقيعات التي أسفرت حتى الآن عن نحو ٣٠٠ توقيع من مختلف الصحف والاتجاهات ،وإن كنا بحاجة إلى تنشيط الحملة في مؤسسات قومية كـ (أخبار اليوم و دار التحرير ودار الهلال) ، فضلا عن الاستمرار في المؤسسات الأخرى وبين الشخصيات الصحفية العامة والكتاب البارزين . والأخذ بمقترحات لتعزيز الصلة بين الحركة و بين الزملاء في دور الصحف (مثل أسلوب المندوبين).

* وفي الاجتماع التالي الثلاثاء ١٤ / ٦/ ٢٠٠٥ كان السؤال المنطقي : ثم ماذا ؟.. وتوافقنا على التالي :

ـ دعوة الزميلات والزملاء الموقعين على البيان إلى هذا الاجتماع لكي نشترك معا في طرح المبادرات التي من شأنها أن تجعل حركتنا ملموسة ومؤثرة بين الصحفيين وفي المجتمع . ونحن على أمل في أن نخرج من هذا الاجتماع بأجندة عمل تحقق هذا الهدف .

ـ فتح الباب أمام الزملاء للتقدم بأوراق موجزة تساهم في إثراء النقاش وتوضيح موقفنا مما ورد في البيان التأسيسي من صياغات عامة . وبالفعل جرى إعداد أربع منها حول : الحبس في قضايا النشر .. و التدخل الأمني في شئون الصحافة ..وأزمة المؤسسات القومية .. وأجور الصحفيين بوصف اختلالها بابا للفساد والاستبداد .

وهذه الأوراق جميعها مجرد مسودات ونصوص مفتوحة تنتظر مساهمات الزميلات والزملاء في لإثرائها والدفع نحو صياغة توجهات جماعية مشتركة لحركتنا .كما لا يفوتنا التنويه إلى أننا ننتظر جهدكم لتوضيح رؤانا حول قضايا لا تقل أهمية وإلحاحا كالصحافة وضمانات نزاهة الانتخابات في ظل الشهية المتوحشة لآلة التشريع التي أخذت في غضون أسابيع معدودة في تمرير قوانين وتعديلات متوالية بشأن الانتخابات الرئاسية ومباشرة الحقوق السياسية والأحزاب وغيرها .

وفي نهاية هذا التقرير نود أن يكون في شاغلكم اختيار مجموعة يناط بها تنسيق ومتابعة أعمال الحركة ، فالمسئولية لا يمكن أن تلقى على عاتق شخص واحد حتى لو نسبت إليه المبادرة بإطلاق صيحة التنادي للقاء أو أن تترك لشخصين أو أكثر تجمعهما مصادفة الحضور في هذا الاجتماع أو ذاك . واسمحوا إلى أن أنبه إلى أن استمرار مثل هذه الحركات وتطورها معلق بالعمل الجماعي و بالتحرر من استئثار أشخاص مؤسسيها وبالانفتاح على قادمين جدد .كما أن الاستمرار والتطور يقتضي تجديد الوجوه بما يناسب كل مرحلة في الحركة ..من الدعوة .. إلى الفكرة .. إلى التأسيس .. فالانطلاق .. وهكذا.

وختاما .. لا يسعنا إلا أن نقدر التعاون الذي لقيناه في بيتنا هنا وفي عهد نقيب برنامجه التغيير واستقلال النقابة (*) ..ولنتذكر معا أن المؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير ٢٠٠٤ لم تكن غائبة عنه المطالبة بإصلاح دستوري وسياسي شامل و دعوات « تداول السلطة سلميا » و « إلغاء انتهاكات حقوق الإنسان » و« إعادة الاعتبار لكرامة المواطن ».

كارم يحيى

في ٢١ يونيو ٢٠٠٥

(*)الأستاذ جلال عارف.

(٢٦)

بيان الحبس في قضايا النشر

حماية لتحالف الفساد والاستبداد

بينما يتعالى الصخب الرسمي حول الإصلاح السياسي ومايسمى « أزهى عصور الديمقراطية» يأتي السلوك الفعلي للسلطة الحاكمة ليبرهن كل يوم على عدائها لأبسط الحريات وسعيها المحموم لخنق الديمقراطية وفرض مزيد من القيود على حركة القوى الاجتماعية والسياسية .

فبعد أن تم تزييف استفتاء يوم الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ، جاءت القوانين الأخيرة لتسدد ضربات جديدة للحريات ، وتضمن قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مادته رقم ٤٨ فرض قيود جديدة على حرية النشر والتعبير بتغليظ عقوبة الحبس (لمدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة حتى خمسة آلاف جنية) على كل من يجرى اتهامه بنشر أو إذاعة أخبار كاذبة عن موضوع الانتخابات أو الاستفتاء بقصد التأثير في نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء ، الأمر الذي يفتح الباب للتفتيش في النوايا ، ويكشف عن عزم النظام الحاكم إخراس أية معارضة للاستفتاءات والانتخابات المزورة تحت حماية الشرطة وبلطجية الحزب الوطني ، وفي غيبة الإشراف القضائي الكامل على العملية لانتخابية .

وهكذا تتكشف مرة أخرى حقيقية زيف الوعد الرئاسي للمؤتمر الرابع للصحفيين في فبراير ٢٠٠٤ بإلغاء الحبس في قضايا النشر . فبعد نحو عام ونصف من التسويف والمراوغة تؤشك الدورة البرلمانية على الانفضاض دون تقديم قانون إلغاء الحبس في قضايا النشر إلى مجلس الشعب ، ووسط تجاهل رسمي لمشروع قانون نقابة الصحفيين في هذا الشأن ..بل ويتم اعتداء جديد على حرية الصحافة والنشر من خلال المادة ٤٨ في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

أن هذه التطورات السلبية تجئ في سياق توجه حكومي عام لرفع الدعاوى على الصحفيين وجرجرتهم إلى المحاكم ، الأمر الذي يؤكد مجددا زيف الوعد الرئاسي المزعوم ، وإصرار تحالف الاستبداد والفساد على المضي إلى آخر الشوط في محاولته للقضاء على حرية الصحافة ،وهو ما يؤكده أيضا الاعتداء الهمجي الخسيس على الصحفيات يوم الاستفتاء المزيف . ومن الضروري هنا أن نشير الي أن التعتيم الإعلامي الذي تفرضه قيادات الصحف « القومية » على استمرار الحبس في قضايا النشر. وكل هذه التطورات ذات التداعيات الخطيرة على جموع الصحفيين والمواطنين ، تفسر إصرار النظام على التمسك بقيادات وأوضاع فاسدة لهذه المؤسسات الصحفية «القومية». غير أن كل هذا لن يفت في عضد الصحفيين المصريين ولن يوقف نضالهم ضد تحالف الاستبداد والفساد وإصرارهم على أداء الواجب المقدس والدفاع عن مصالح الشعب والوطن وتقدم الصفوف في النضال من أجل الحريات الديمقراطية جنبا إلى جنب مع القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات وسائر القوى الحية في المجتمع . وسوف تسقط قوانين الحبس في قضايا النشر مع غيرها من القوانين القمعية الهادفة إلى حماية تحالف الاستبداد والفساد .

«صحفيون من أجل التغيير » تدعو الزملاء إلى المشاركة في المؤتمر الذي دعت إليه النقابة في الثامنة من مساء الأربعاء ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥ بدار النقابة .كما تدعوكم إلى المشاركة في مسيرة صامتة تنطلق من دار النقابة في الحادية عشرة من صباح الخميس ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥ متجهة إلى مجلس الشعب .

عاشت حرية الصحافة واستقلال الصحفيين

صحفيون من أجل التغيير

(٢٧)

أي تغيير نريد

بيان حول القيادات الصحفية الجديد بالمؤسسات القومية

توجه حركة «صحفيون من أجل التغيير» التحية لكل جهد مخلص و موقف شجاع وتضحية نبيلة ساعدت على تغيير قيادات المؤسسات الصحفية القومية بعد مخاض عسير أعقب ربع قرن من الركود. وتنوه الحركة بكل توقيع على بيانها التأسيسي الصادر في مطلع يونيو ٢٠٠٥ . وقد حمل البيان موقفا صريحا في لحظة صراع مفتوحة على احتمالات متعددة . ونص على :« إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المواقع القيادية لمن تجاوزوا سن المعاش ،وإعلاء معايير النزاهة والكفاءة والفصل بين الإدارة والتحرير لوقف نزيف خسائرها من أقوات عموم المصريين ، وإلزام الصحف بنشر ميزانياتها وإعلان إقرار الذمة المالية لقياداتها ،وذلك إلى حين التوصل إلى صيغة ديمقراطية لإدارة هذه المؤسسات ».

ونؤكد أن التغيير الذي ننشده ونعمل من أجله يتجاوز مجرد احترام نص مادة واحدة في القانون تتعلق بالسن لشغل المواقع القيادية إلى أسلوب اختيار هذه القيادات وإدارة الصحف على نحو ديمقراطي يحول دون السيطرة والتدخلات غير الدستورية من أجهزة الأمن ورئيس الدولة والحزب الحاكم .

إننا إذ نشدد على الحاجة إلى التغيير بمفهومه الشامل المؤسسي الموضوعي ـ نترقب مع جموع الصحفيين ما قد يسفر عنه تغيير القيادات والفصل بين منصبي رئيسي مجلس الإدارة والتحرير ، وأن كان هذا الفصل لم يشمل المؤسسات كافة . ونأمل أن يسهم هذا التطور في التخفيف من احتقان علاقات العمل لسنوات طويلة وأن يؤدي سريعا إلى عودة المفصولين و المبعدين والمنقولين و الممنوعين من الكتابة والنشر ،وبما في ذلك أساتذة مهنة احتجبت مقالاتهم وأعمدتهم عن صحف ومجلات طالما ارتبطت لدي

القراء بكتاباتهم المتميزة . وبمناسبة لقاء نقيب الصحفيين ومجلس النقابة مع القيادات الجديدة يوم الخميس ١٤/ ٧/ ٢٠٠٥ بمقر النقابة ، نطالب النقيب والمجلس بأن يأخذا بجدية ضرورة حل هذه المشكلات وفتح صفحة جديدة في علاقات العمل بالمؤسسات القومية ، ونتمنى أيضا أن يؤسس هذا اللقاء لعلاقات جديدة بين النقابة وإدارات الصحف لضمان الحقوق الجماعية للصحفيين . وبصفة عامة ، نأمل في أن تتقدم أخلاقيات الزمالة والمهنة ما عداها من آعتبارات سياسية و شخصية ، وبما يحول دون الانزلاق مجددا إلى غواية التسلط والعسف وإغراء النفاق والشللية.

ولقد تابعنا مع الزملاء والقراء على مدى الأيام الأخيرة ما شرع عدد من المطلعين على مجريات الإدارة العليا بمؤسساتنا القومية في التصريح أو التلميح به من وقائع فساد واستبداد تفوق الخيال .كما بادرنا بعقد ندوات طرح خلالها الزملاء وقائع موثقة وخطيرة . وإذ نناشد الضمائر الحية ألا تكتم شهادتها و إذ نشجع على الاستمرار في فتح الملفات ، فإننا مع أي توجه لتشكيل لجنة تقصى حقائق والى وضع الجرائم والانحرافات أمام القضاء ، وذلك انطلاقا من الحرص على منع تكرارها من الآن فصاعدا . لا رغبة في تصفية حسابات الماضي . ونحذر من أن تتحول جرائم وانحرافات إهدار المال العام واستباحته في الصحافة المنوط بها الكشف عن الفساد إلى مجرد حكايات أو شائعات تجرى على الألسنة دون تحقيق ومساءلة .

وقبل كل ذلك ، ننبه إلى أن الحيلولة دون مولد أباطرة جدد « أصحاب عزب» ، يعبثون بمقدرات المؤسسات الصحفيون ويتعسفون في إداراتها ويعيدون سيرة من سبقوهم أمر يتوقف على تخلي جموع الصحفيين في هذه المؤسسات عن السلبية والإحجام عن الدفاع عن الحقوق والكرامة والتفريط في حماية مقدرات صحفهم . وفي استمرار حالة السلبية ما ينذر بتعميق أزمة هذه المؤسسات ، ويدفع بها إلى الإفلاس والبيع والخصخصة ، مع ما يحمله ذلك من ضياع حقوق الصحفيين وسائر العاملين والمغامرة بحقوق أبنائهم من معاشات وصناديق مكافأة نهاية الخدمة .

ولذا فإنه لا معنى لتأجيل نشر الميزانيات التفصيلية للصحف والذمم المالية لقياداتها احتراما للمال العام و لنصوص قانون أهدرت لعشرات السنين . و إذ نطالب

القيادات الجديدة بالإسراع في الإعلان عن الميزانيات والذمم المالية ، فإننا ندعم أي مقترحات جادة لضمان الشفافية والرقابة والمحاسبة ، وبما في ذلك وضع حد أقصى لمجموع ما تتحصل عليه القيادات الصحفية من مرتبات وحوافز ومكافآت وبدلات وغيرها ، وبما يحول دون استنزاف موارد المؤسسات القومية بدخول شهرية يتردد أنها بالملايين أو بمئات الألوف للقيادة الواحدة .

إننا ومعنا أبناء الشعب المصري الذي تحمل ويتحمل أعباء إصدار هذه الصحف واستمرارها ويتكفل بديونها التي تجاوزت ٧ مليارات من الجنيهات ندعو إلى اليقظة في متابعة انعكاس تغيير القيادات على صفحات الصحف المسئولين عنها . فتتعدد بها الآراء ولا تحجب الحقائق أو تشوهها خدمة لأي سلطة .ولا يخفي أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة تمثل اختبارا لحقيقة التغيير في قيادات هذه المؤسسات .

صحفيون من أجل التغيير

١٢/ ٧/ ٢٠٠٥

(٢٨)

تقرير واستقالة

مقدم إلى الاجتماع العام الثاني لحركة «صحفيون من أجل التغيير»

الزميلات والزملاء

تحية طيبة وبعد

تعلمون أننا قمنا معا بتأسيس هذه الحركة في توقيت له دلالته علي الصعيدين الوطني العام والمهني الخاص . فجر صيف ٢٠٠٥ و قد تطلعت مصر وصحافتها إلي تغيير يكسر جمودا خانقا بفعل عقود من الاستبداد و الفساد والركود.

ستة أشهر انقضت أو تكاد علي اجتماعنا العام الأول سعينا و سعي غيرنا لدفع العجلة إلي الأمام .اجتهدنا فأصبنا وأخطأنا وأخفقنا .. نعم أخفقنا . لكننا نلتقي اليوم علي أمل شجاعة النقد و المراجعة و بطموح إصلاح المسار والتطور.

أمامكم ورقة بعنوان «تقرير عن التأسيس» كنت قد تقدمت بها إلي الاجتماع الأول . وأظنها مع نظرة علي «البيان التأسيسي» تغني عن الكثير من الكلام في استعادة هذه اللحظة . وإن كنت أود أن أضيف في عجالة أن هذا البيان وقع عليه أكثر من ٣٠٠ زميلة وزميل في غضون شهر يونيو (٢٠٠٥) ومن مختلف الصحف قومية وحزبية وخاصة جديدة و من شتي الاتجاهات والتيارات الطامحة إلي التغيير من يساريين و إسلاميين وليبراليين . وكان مقررا أن نشرع في حملة توقيعات تالية لكننا انخرطنا في أنشطتنا وداهمتنا عقبات و أيضا تقاعسنا.. نعم تقاعسنا.و أضيف أيضا أن هذا البيان كان محصلة نقاش استمر لنحو أسبوع كامل في مطلع يونيو الماضي (٢٠٠٥) انتهي إلي هذه الصيغة من التفاعل الخلاق بين هموم الصحافة والوطن ، مستلهما دعوات الاستقلال عن السلطة الحاكمة و رفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة المدنية بخاصة و طموح التغيير الديمقراطي وتداول السلطة بصفة عامة. وقد سبقنا إليها القضاة و أساتذة الجامعات

وبالطبع حركة «كفاية» .

ولعلني اسمح لنفسي هنا أن أؤكد علي ثلاثة منطلقات كادت خلافات جانبية نشبت داخل الحركة أن تعصف بها في الفترة بين نهاية يوليو و منتصف سبتمبر (٢٠٠٥). كما أوقفت هذه الخلافات أنشطة كنا نعول عليها من قبيل حملة توقيعات تطالب بالتحقيق في أوضاع المؤسسات الصحفية القومية. أما المنطلقات الثلاثة فهي :

الأول .. الانطلاق من المهني إلي العام .. من الصحفي إلي السياسي . فلا معنى للنقوص عن البيان ولحظة التأسيس والتقوقع في الهم المهني و الانعزال داخل جدران هذه النقابة ، وإغلاق أبوابها علينا.

الثاني .. الانفتاح علي الزملاء من كافة التيارات الطامحة إلي التغيير .. و الخطر كل الخطر في استئثار تيار سياسي بعينه أو جماعة أو شلة سياسية بذاتها بإدارة الحركة وتوجيهها .

المنطلق الثالث.. الحفاظ علي استقلالية الحركة دون التوقف عن التفاعل مع مجلس النقابة و حركات التغيير في المجتمع .

ستة أشهر مرت حاولنا فيها أن نكون أنفسنا وأن ننخرط أيضا في مسارات نقابية ومهنية و بالطبع سياسية عامة . لم نكتف بإصدار البيانات و إعلان مواقف نظن أنها أسهمت في رفع سقف خطاب التغيير بين الصحفيين وفي الصحافة : من إلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر و أوضاع المؤسسات القومية وانتخابات النقيب إلي كشف وحشية دولة غياب القانون وتوحش الأمن وبلطجة رجال الرئيس والحزب الحاكم مع انتخابات الرئاسة فالانتخابات البرلمانية . ولم نقنع بعقد الندوات وحلقات النقاش وطرح ملف أوضاع الصحف ومناقشة حدود التغيير في قيادات المؤسسات القومية (ننوه هنا بندوتين عن مؤسستي التعاون ودار التحرير) أو بمناظرة بين المرشحين لموقع النقيب حاولت الارتقاء بالمعركة الانتخابية و وضعها في صميم اللحظة السياسية العامة لبلدنا. بل سعينا للمساهمة في تحدي ممنوع التظاهر السلمي .فحاولنا في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ الخروج من مقر نقابتنا إلي مجلس الشعب في مسيرة صامتة من أجل إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر و ضد التشدد المستحدث بهذا الشأن في قانون مباشرة

الحقوق السياسية . و منعنا بقوة وعنف الشرطة وإرادة حاكم مستبد ظل نفر منا يأمل عبثا في أن ينفذ وعده بإلغاء هذه العقوبات . واعتصمنا بجوار مجلس الشعب في الأيام الأخيرة من عمر البرلمان السابق (تحديدا في يوم ٣ يوليو ٢٠٠٥) ، و رجعنا إلي مقر نقابتنا في مسيرة انتزعناها انتزاعا ، و أقدم عدد من الزملاء علي الدخول في إضراب عن الطعام تعزيزا لا عتصام كنا قد بدأناه . و هي مبادرة وتضحية تستحق التنويه بأصحابها (الزملاء الأساتذة : فارس خضر و محمود خير الله و أحمد الحضري) ، وذلك بصرف النظر عما أبداه البعض منا لا حقا من تحفظات علي التوقيت والإعداد.

علي أية حال فإنة يجب أن نواجه أنفسنا بأخطائنا و بأوجه القصور التي نتحمل مسئوليتها . و بالإمكان أن نحدد أبرزها في المشكلات التالية :

١ ـ اتخاذ القرار .. حيث عانى من التضارب والتراجع في ظل تغير حضور الاجتماع الأسبوعي (مساء الثلاثاء) و الاجتماعات الطارئة . الأمر الذي طرح ضرورة تشكيل لجنة تنسيقية مؤقتة يناط بها اتخاذ القرار . وهو القرار الذي اتخذه اجتماع موسع انعقد في ١٩ يوليو وتعطل تنفيذه الي نهاية سبتمبر ، وللمفارقة كان ذلك بفعل الانقلاب علي قرار تشكيل اللجنة في الاجتماع التالي ٢٦ يوليو . و مع ذلك فان أعضاء اللجنة التنسيقية المؤقتة لم ينتظموا جميعا في حضور الاجتماع الأسبوعي . فاستمرت المشكلة علي نحو أو آخر إلي حينه.

٢ ـ التراخي في تنفيذ القرارات والمهام أو الإخفاق في تنفيذها علي الوجه المرجو. الأمر الذي يتطلب تقسيم العمل والمهام بين المجموعة الفاعلة في الحركة ، وعلي نحو محدد و مستقر . و أن كان علينا التنويه بجهود نفر من الزملاء منحوا جهدهم ووقتهم دون حساب وتحمل كل منهم أعباء مجموع ، بل تعرضوا إلي مشكلات أمنية ومهنية بسبب إصرارهم علي العطاء.

٣ ـ ضعف الاتصال مع أعضاء الحركة و جموع الصحفيين.. في البداية اعتمدنا علي المجموعة البريدية علي شبكة «الانترنت» للزميل الأستاذ احمد هريدي وعلي موقعه الاليكتروني . ثم كانت الحركة بصدد تطوير مجموعة بريدية لكنها لم تستكمل و أهملت . و لقد تشكلت أكثر من لجنة اتصال خلال الفترة الماضية . لكن أيا منها لم ينشط ، بل أن

أعضاء لجنة الاتصال بدوا وكأنهم فاقدي الاتصال فيما بينهم . و قبيل الاجتماع الأول للحركة كان هناك اقتراح باعتماد مندوبي اتصال في الصحف . ويتعين التنويه هنا إلي أننا في أكثر من مناسبة خلال يونيو ويوليو أجهدنا أنفسنا في اتصالات هاتفية بالزملاء ، لكننا لم نتابع هذا الأسلوب بإصرار لضعف الاستجابة. أما تشكيل مجموعات و لجان اتصال فقد توالي تباعا دون أثر له في الممارسة .

٤ ـ غياب قاعدة معلومات أساسية .. تحفظ بيانات الحركة و توقيعات مؤسسيها كاملة و قرارات اجتماعها الأسبوعي .

لاشك أن المشكلتين الأخيرتين قد انعكستا علي الدعوة لهذا الاجتماع .. و أنني والزملاء معي في ذلك نشعر بالتقصير و نعترف به . وإن كانت هذه الحركة ليست بالأصل محصنة من أمراض شاعت بين الصحفيين و غيرهم . فهناك من اكتفوا بالتوقيع علي البيان و أخلوا مسؤوليتهم على طريقة « اذهب أنت وربك فقاتلا أنا هنا قاعدون » .. وهناك من ظلوا أسري أمراض الحلقات و الشلل السياسية الضيقة فجاءوا معهم بحساسياتها ضد التنوع والتعدد انتصارا لضغائنها السابقة أو لحساباتها الجارية.. وتصوروا أن توجيه الحركة يجب أن تتحكم فيه مجموعة ذات لون سياسي واحد ولو عن بعد .. و هناك من مارسوا أخذ الآخرين بالشبهات والاتهامات.. وفوق هذا وذاك هناك من أصابهم اليأس سريعا ، وقد وجدوا أن أحوال البلاد والعباد من الصحفيين لم تتغير كثيرا وبالسرعة التي تخيلوها. و كنا نأمل ولا نزال أن يأتوا جميعا و يشاركوا ويصححوا ويدفعوا الحركة إلى الأمام في إطار عمل جماعي يقوم علي الشفافية .

و فضلا عن ذلك هناك مشكلات سوء الفهم أو غيابه لطبيعة الحركة والنقوص عن بيانها التأسيسي . و هناك الشك والتشكك في استقلاليتها، وكذا الرغبة في استتباعها لمركز جذب داخل النقابة أو خارجها ، كي تتحول إلي مجرد لجنة تمارس ذات الأنشطة المحددة بسقف اللجان النقابية أو تنقلب إلي أداة أو واجهة مموهة لأحزاب أو جماعات أو شلل سياسية عاجزة عن التحقق والفعل في فضاء المجتمع.

وهنا يمكننا أن نعبر عن قدر من الرضا إزاء حرصنا علي الاستقلالية وقدر من العتب علي أنفسنا لأنه كان لنا أن نتفاعل أكثر مع العديد من الجهات التي نقدرها. وبالنسبة إلي

النقابة والنقيب فقد تفاعلنا و تعاونا في قضية الحبس في قضايا النشر بين نهاية يونيو وبداية يوليو ، واتخذت الحركة موقفا في انتخابات النقيب إلي جانب الارتقاء بالحوار والأداء دون انحياز لشخص مرشح . و لا يفوتنا هنا التنويه بأن غالبية أعضاء مجلس النقابة وقعوا بيانها التأسيسي والإشادة بتعاون الزميل الأستاذ « يحيي قلاش» السكرتير العام ، والاهم من ذلك تفهمه لطبيعة الحركة و استقلاليتها.

وبالنسبة إلي حركة «كفاية» فقد حرصنا علي تحيتها بمناسبة العام الأول لتأسيسها وقلنا في بيان صدر خصيصا بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥ « إننا إذ نحيي كفاية التي ألقت الحجر الأول في المياه الراكدة فإننا نؤكد علي استقلاليتنا الذاتية منذ النشأة الأولي» . ولعله من الأمور التي تؤكد حاجتنا إلي المزيد من الوضوح والتفهم وأمانه القول وأيضا التزام تقاليد مهنة الصحافة أنني أرسلت إلي صحيفة « نهضة مصر» في ١٦ يوليو ٢٠٠٥ تصحيحا لخبر كانت قد اختلقته و نشرته في الصفحة الأولي يوم ١٢ يوليو بعنوان «صحفيون من أجل التغيير يستقلون عن كفاية» . وجاء في التصحيح :« أن الحركة منذ تأسيسها ولدت مستقلة و بوصفها تجمعا مهنيا له أفقه السياسي المنحاز للتغيير . وأنها منذ اللحظة الأولي تعتبر كل الحركات والقوي الساعية للتغيير محل تقدير ومبعث الهام وعلي رأسها حركة كفاية التي أشرف والعديد من الزملاء الصحفيين بالانتساب إليها بصفة شخصية» . ومع ذلك فان الزملاء في « نهضة مصر » ، التي نشكر لها اهتمامها بنشاط الحركة تجاهلت التصحيح ، وقد أرسلت نسخة منه إلي قيادة «كفاية». ومع ذلك أيضا فإن حركة كفاية نشرت في كتيب لها صدر في أغسطس ٢٠٠٥ بعنوان (نحو عقد اجتماعي جديد) أننا من بين الحركات الفرعية التابعة للحركة الأم.. و بالطبع فإن هذا علي الأقل غير دقيق ، وقد عدنا كما أشرت لنوضح و نصحح في بيان تحية إلي «كفاية» في الذكري الأولي لتأسيسها ، ألقى من فوق المنصة و وزع علي الحضور في الاحتفال الذي استضافته نقابة المحامين .

أما بشأن «التحالف الذي دعت إليه حركة «الإخوان المسلمين» في الصيف الماضي ، فقد تحدد موقفنا منه في سياق توجه عام استقرت عليه مناقشات اجتماعنا الأسبوعي . فلسنا طرفا في أي تحالف أو جبهة طالما لم يتخذ مؤتمر عام لحركتنا قرارا بهذا الشأن ،

وان كنا علي استعداد للمشاركة في أنشطة تدخل في إطار أهداف بياننا التأسيسي بعد مناقشتها وإقرارها كل علي حدة في الاجتماع الأسبوعي . ولما كان الداعون لهذا التحالف قد ألحوا مشكورين في دعوتنا للحضور إلي مؤتمر انعقد بنقابة المحامين والي اجتماعات إعداد برنامجه ، فقد ذهبت إلي واحد من هذه الاجتماعات بعد استشارة زملاء فاعلين بحركتنا ، لأبلغ الحضور تقديرنا لاهتمامهم بالحركة و اعتذارنا عن المشاركة إلي حين توافر الآليات الديمقراطية التي قررناها لأنفسنا . ولم يفوتني أن أوضح أنني معهم في هذا الاجتماع بصفة شخصية ، وبهذه الصفة ووفق هذه الملابسات أبديت ملاحظة علي صيغة بيانهم التأسيسي تتعلق بالبند الخاص بحرية الصحافة . و وفق ما لمسته وأعرفه ، فإنني أشهد للسادة المشرفين علي هذا التحالف أنهم تفهموا و احترموا فلم يدفعوا باسم الحركة أو باسمي إلى أية وثائق أو إعلانات .

وعلي أية حال فقد اقتصرت الأنشطة التي نظمتها الحركة مع آخرين علي ندوتين إحداهما مع حركة « أدباء وفنانون من أجل التغيير » لاحياء ذكري شهداء محرقة مسرح الثقافة الجماهيرية ببني سويف في أكتوبر ٢٠٠٥ ، و الأخرى مع جمعية مهندسي الاتصالات حول الانتخابات البرلمانية وتكنولوجيا المعلومات في نوفمبر ٢٠٠٥ . فضلا عن يوم للإفراج عن المعتقلين في ١١ أغسطس ٢٠٠٥ بالتعاون مع حركة أدباء وفنانون ، وفي إطار حملة الخمسين يوما التي أطلقتها لجنة الدفاع عن سجناء الرأي والمعتقلين . وقد تضمن معرضا للكاريكاتير و ورشة لرسوم الأطفال أبناء المعتقلين وشهادات لذويهم و ندوة عن الصحافة المصرية و المعتقلين و أمسية شعرية وفنية ووقفة احتجاجية بالشموع . وفي كل الحالات جرت الناشطة الثلاثة بتكليف من الاجتماع الأسبوعي .

و تتبقى الإشارة إلي أن الحركة نالها قدر من الاهتمام الدولي منذ انطلاقها . فقد بادر الزميل التونسي الأستاذ « كمال العبيدي» بالاتصال و المتابعة بوصفه مسئولا في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات الدولية عن حرية التعبير (مقرها الرئيسي تورنتو بكندا) . وتفضل مشكورا بالنشر عن أنشطتنا و بياناتنا . كما عرض مؤخرا أمام الاجتماع الأسبوعي ترشيح الحركة لزميل كي يشارك في ورشة تدريبية لبحوث حرية التعبير تنعقد في القاهرة بين ٢٣ و ٢٦ يناير ٢٠٠٦ . كما أود أن أذكر هنا أيضا أنني اعتذرت عن

لقاء وفد أمريكي زار القاهرة الشهر الماضي لاستقصاء أحوال الصحافة والبحث عن شركاء لمشاريع يعتزم إقامتها في المنطقة . و دون الدخول في مزيد من التفاصيل ، فان الزملاء في الاجتماع الأسبوعي واللجنة التنسيقية المؤقتة كانوا دوما مطلعين علي هذه الاتصالات و شركاء في نتائجها .

الزميلات والزملاء

اسمحوا لي وأنا أضع اليوم عن كاهلي (مسئولية المنسق العام المؤقت كما قرر اجتماعكم العام الأول) تكليفا لم أطلبه و لم اقتنع به يوما لكنني تحملته قدر استطاعتي كما تحملتموني قد استطاعتكم ، ونحن في النهاية بشر محدود القدرة علي احتمال ما لا يطيق ولا يقتنع .. أقول اسمحوا لي أن أسترجع معكم فقرة اختتمت بها تقرير التأسيس وخاطبتكم بها منذ ستة أشهر : « نود أن يكون في شاغلكم اختيار مجموعة يناط بها تنسيق و متابعة أعمال الحركة ، فالمسئولية لا يمكن أن تلقي علي عاتق شخص واحد أو تترك لشخصين أو أكثر تجمعهما مصادفة الحضور في هذا الاجتماع أو ذاك . واسمحوا لي أن أنبه إلي أن استمرار مثل هذه الحركات و تطورها معلق بالعمل الجماعي و بالتحرر من استئثار أشخاص مؤسسيها بقيادتها و بالانفتاح علي قادمين جدد . كما أن الاستمرار والتطور يقتضي تجديد الوجوه بما يناسب كل مرحلة في الحركة .. من الدعوة للفكرة .. إلى التأسيس .. فالانطلاق .. وهكذا ».

وأنا أنظر معكم هذا المساء إلى أحداث ستة أشهر مضت متجنبا الخوض في تفاصيل بعضها يبهج القلب و أخرى تتعسه ، فد يحق أن نسعد بأننا أولى حركات التغيير في مصر ٢٠٠٥ التي تشرع في مراجعة مسارها وتجديد دمائها ،و لو بدا ذلك مبكرا . كما يحق لي ولكم أن نأمل معا في قيادة منتخبة جديدة من زميلات وزملاء أعزاء نتمنى لهم كل توفيق .

وشكرا جزيلا

كارم يحيي في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥